وانتقل عرفات من هذا التصوير للوضع إلى تحديد المواقف السياسية التالية:
موقف ضد محاولات التدويل في لبنان، وضد الدور الفرنسي في هذه المحاولات بشكل خاص.

وموقف يضع المبادرة الاوروبية في حجمها الطبيعي، «لأنها لم تزل حتى الآن بيانات وأسئلة، بينما يتجاوزها ليونيد بريجنيف إلى مبادرة كاملة... تصلح كأساس للبحث».
وموقف من جبهة الصمود والتصدي التي حققت الفرز الاستراتيجي في المنطقة العربية.

وموقف مع العمل الجاد لإنهاء الحرب العراقية – الايرانية، مع دعوة للطرفين «للوصول معنا إلى حل لإيقاف النار» لأن ذلك في مصلحة الجميع.

لقد شكل خطاب عرفات عنصر استقطاب سياسي في المجلس إذ حدد، من موقع المسؤولية العملية، مواقف منظمة التحرير وحدود حركتها السياسية، والتوجهات الأساسية لها في المرحلة المقبلة. وبهذا المعنى كان له تأثير مباشر على مجرى المناقشات السياسية التي دارت فيما بعد، وبشكل خاص على أسلوب صياغة التوصيات التي قدمت للمجلس.

نقاش لم يكتمل

أما القضايا التي طرحت ولم تأخذ مداها في النقاش، فأبرزها قضيتان:

الأولى طرحها ياسر عرفات، ودعا فيها إلى أهمية دراسة المجتمع الاسرائيلي من الداخل، دراسة تتناول تناقضاته الاجتماعية والحزبية، واستنباط وسائل استغلال هذه التناقضات لتفتيت المجتمع الاسرائيلي من الداخل. ولكن الذين ناقشوا هذه القضية، ناقشوها من زاوية الاتصال بالقوى الصهيونية، وهو موقف مرفوض مبدئياً من قبل المجلس الوطني، ومع أن مناقشتهم لهذه المسألة كانت مناقشة صحيحة، وتمت بأسلوب هادىء ودون مهاترات، إلا أنها لم تعالج المسألة المطروحة، ولم تحاول أن تستنبط إجابات عملية عليها، تحافظ على المبدأ وتحقق الهدف التكتيكي. وقد تم اختصار هذه المناقشة، واقرار توصية بشأنها شبيهة بتوصيات المجالس السابقة، حول الاتصال بالقوى الديمقراطية الاسرائيلية المعادية للصهيونية «اسلوباً وممارسة».

أما القضية الثانية فطرحها صلاح خلف (أبو اياد)، وتطرق فيها إلى الهجمة الامبريالية الاميركية على المنطقة، وإلى ما يطلقه التقدميون العرب، وما تطلقه فصائل الثورة أحياناً من تهديدات ضد المصالح الاميركية. وقال صلاح خلف ان استمرار هذه التهديدات دون ممارسة لها يجعل منها مجرد كلمات دون تأثير، وتساءل عن امكانية تشكيل لجنة لبحث هذه القضية. ومع أهمية هذه الفكرة وخطورتها وما تنطوي عليه من احتمالات عملية في مواجهة التهديدات الأميركية للثورة والمنطقة، إلا أنها لم تحظ بنقاش يترجمها إلى خطة عمل.

القضية التنظيمية

يبقى الجانب الآخر من عمل المجلس، وهو الجانب المتعلق بالقضية التنظيمية،